السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 02 ص ص:354- 373
ISSN 2543-375X EISSN2676-1645

صعوبات الاستثمار في الجزائر

The Impediments to Investment in Algeria

كمال دريد، مخبر الدراسات القانونية والسياسية،
جامعة أم البواقي drid.kamel@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام:2021/01/08 تاريخ القبول: 2021/05/14

ملخص:

على الرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية في توفير مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية و تطوير و دعم الاستثمارات المحلية، إلا أن هذه الجهود تجد أمامها حواجز و عوائق تحول دون تحقيق الغاية المرجوة من تلك المجهودات، لذلك ستتطرق هذه الدراسة الوجيزة لمختلف المعيقات التي تواجه مسار تطوير و اجتذاب الاستثمار في الجزائر بمعنى معوقات الاستثمار (أولا) و بناء على ذلك سنحاول تحديد مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لقياس معيقات الاستثمار (ثانيا).

الكلمات المفتاحية: قانون الاستثمار – المؤشرات الدولية – عدم الاستقرار – الشفافية – الفساد.

Abstract:

In spite of the endeavours to create a favourable investment climate to attract foreign capitals and foster and support domestic investors in Algeria, Impediments come to the surface to prevent the government from achieving what is meant to be done. Accordingly, this paper will shed light on these impediments, on a hand. On the other hand an attempt will be made to identify the position Algeria occupies in function of the global indicators measuring investment impediments.

Keywords: Investment Law - Global Indicators - Instability - Transparency - Corruption.

رغم المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية في توفير مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية و تطوير الاستثمارات المحلية، إلا أن هذه الجهود تجد أمامها عوائق تحول دون تحقيق الغاية المرجوة من تلك المجهودات.

الإشكالية: ما هي أهم معوقات الاستثمار و ما تأثيرها على مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لقياس معيقات الاستثمار ؟

المنهج: يعد المنهج التحليلي أنسب المناهج القانونية لمثل هذه الدراسات، لأنه يسمح بتحليل مختلف التشريعات لمعرفة توجهات المشرع و نقدها أكاديميا، زيادة على عرض الآراء التي قيلت في هذا الصدد و تبيان الأرجح منها.

الخطة: ستتطرق هذه الدراسة لمختلف المعيقات التي تواجه مسار تطوير و اجتذاب الاستثمار في الجزائر بمعنى معوقات الاستثمار (أولا) لنحاول تحديد مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لقياس معيقات الاستثمار (ثانيا).

أولا: المعيقات التي تواجه الاستثمار في الجزائر

مما لا شك فيه أن الإجراءات التي تقوم بها الدولة المستقطبة للاستثمار تمثل مظهرا من مظاهر سيادتها و حقا مشروعا من حقوقها القانونية لا يمكن إنكاره، بيد أنه قد تشكل في الوقت ذاته معوقات أمام استقطاب الاستثمار، و تدفع المستثمر إلى البحث عن أماكن أخرى آمنة للاستثمار فيها (دريد محمد السامرائي، 2006، ص 103) و من جهة ثانية فإن عدم الاستقرار القانوني يعد هو الآخر عائقا مهما في طريق تدفق الاستثمارات، كما أن التوجه الحديث في تقييم مناخ الاستثمار يتمثل في مقابلة المستثمرين أنفسهم من أجل معرفة أهم العوائق المتوقعة في المستقبل، ففي حالة فشل المشاريع الاستثمارية القائمة يكون هناك احتمال قوي لعزوف المستثمرين المحتملين عن المغامرة في ظل زيادة درجة عدم تأكيد المحيط و ارتفاع درجة المخاطرة (بن حسين ناجي، 2009، ص 15).

خصوصا إذا ما أضفنا عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي في الدولة المضيفة للاستثمار (لعماري وليد، 2011، ص 86، 87).

قد تتحقق النتيجة المعاكسة في حالة نجاح المستثمرين الأوائل و رضاهم عن ظروف الاستثمار المتحققة، الأمر الذي يحفز غيرهم على القدوم للاستثمار مما يسمح بمضاعفته.

إن البحث في هذا الموضوع و كل الدراسات المماثلة له توصلت إلى نتائج متماثلة تقريبا، و تعد الدراسة المعدة من طرف البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر أهم دراسة أنجزت عام 2002، حيث تمحورت أهم العوائق التي اشتكى منها المستثمرون فيما يلي: صعوبة الحصول على القروض البنكية و تكلفتها، و مشكلة العقار، تفشي البيروقراطية، المنافسة غير المشروعة، و الفساد، و أيا كان الأمر فإن البحث في أي صنف من هذه الأصناف المشكلة لعوائق الاستثمار يقتضي منا تقسيمها إلى ثلاثة أقسام (بن حسين ناجي، 2009، ص 15):

1- انعدام الأمن التشريعي

يعد انعدام الأمن التشريعي أحد أهم العوائق التي تقف في وجه المستثمر و تجعله يتردد في الاستثمار في الجزائر، خصوصا إذا كان التغيير جذريا، فتعدد التشريعات المنظمة للاستثمار و كثرة التعديلات التي تطرأ عليها في فترات متقاربة، إنما تدل على عدم الاستقرار في النظام القانوني للاستثمار(لعماري وليد ، 2011، ص 90) ناهيك على غموض التشريعات المتعلقة بالاستثمار (رزيق كمال، 2009 -2010، ص 151)، زيادة على أن التشريعات الصادرة من البرلمان تحتاج إلى زمن طويل لأجل إدخالها إلى حيز النفاذ (مفتاح صالح، بن اسمينة دلال، 2008، ص 125) من الحكومة (محمد باهي أبو يونس، 1996، ص 23 و ما يليها).

و رغم الاعتراف بوجود مبدأ مهم في نظام الاستثمار و هو مبدأ الاستقرار التشريعي، غير أن أثره نسبي، حيث مقرر للدولة امتياز تحيين تشريعاتها تبعا لسلطتها التقديرية، فقد تقرر امتيازات ثم تلغيها بموجب نصوص أخرى لا يشملها مبدأ الاستقرار، كما قد يتم إلغاء التشريع الذي أقر هذا المبدأ ذاته. (لعماري وليد ، 2011، ص 91).

2- **انعدام الاستقرار السياسي و الاقتصادي**

يؤثر انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي على الاستثمار سلبا، حيث أن الاضطراب السياسي وكثرة الأزمات التي تمر بها البلاد يؤثر سلبيا على التوجه نحو ترقية الاستثمار، كما أن التغير المستمر في السياسة الاقتصادية، وعدم الاستقرار على نمط اقتصادي واحد، و تذبذب الإصدار النقدي يعد إشكالا أمام جذب الاستثمار الأجنبي.

أ- غموض السياسات الاقتصادية

إن الثبات على سياسة اقتصادية واضحة تكون داعما للنهوض بالاستثمار إذ أن أي حكومة تسهر على أداء نشاطها المنوط بها في ظل ضوابط تتميز بالشفافية، هي أفضل من الحكومات التي تتسم بالغموض في سياستها الاقتصادية، إذ أن غاية المستثمر هو معرفة المناخ الاقتصادي الذي يسمح له بممارسة نشاطه وفقا لأصل الشروط، أي بمعنى التعرف على كل العمليات السابقة للاستثمار واللاحقة عليه، زيادة على أن مصداقية الحكومات المتعاقبة يعد معيارا جوهريا في الدفع بالرقي بالاستثمار، لأن العدول عن السياسات الاقتصادية الماضية للدولة يؤثر سلبا على مصداقيتها، وهذا ما يترك المستثمر في وضعية متردد بحكم خشيته من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من الدولة (بعلوج بولعيد، 2006، ص 86).

ومن بين السياسات الاقتصادية التي ساهمت في عدم استقطاب الاستثمار للجزائر:

✓ **افتقار سوق منافسة:**

من العوامل التي تركت الجزائر لا تكون سوق لاستقطاب الاستثمارات هو حداثة السوق فيما يتعلق بتطبيق أدوات اقتصاد السوق، وهذا قياسا على معضلة التوجه من اقتصاد موجه إلى اقتصاد ليبرالي، كما أن الوسائل التي ينتهجها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى التي تتنافس في ذات المجال (همال علي، حفيظ فاطمة، 2005، ص 387).

و يمكن تبرير تدني وجود الاستثمارات إلى غياب سوق تنافسية بالمعنى الحقيقي، وهذا بسبب تنامي الأنشطة الموازية بحجم مرتفع، حيث تمثل ربع

النشاط الاقتصادي، وهذه الوضعية لا تمكن أي مستثمر من المخاطرة في سوق تهيمن عليه السوق السوداء (بعلوج بولعيد، 2006، ص 80).

✓ **تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:**

هذا التأخر أبقاها دوما في وضعية تنافسية ضعيفة مقارنة بدول أخرى للتحفيز على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، نظرا لما في ذلك من عراقيل قد تكون لها انعكاسات على الاقتصاد الوطني (ناصر دادي عدون، متناوي محمد، 2004، ص75 و ما يليها)، حيث نلاحظ أن الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية كلها منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، والاستثمارات التي تتطلب تدفقات كبيرة هي تلك ذات التكنولوجيا العالية لاسيما و أن الشركات الأجنبية تفضل الدول المنظمة إلى المنظمة العالمية، والجزائر نظرا لظروفها تسعى للاستفادة من تسهيلات المنظمة من خلال المفاوضات الجارية معها. (بعلوج بولعيد، 2006، ص 86، 87).

ب- عدم الاستقرار السياسي:

أثرت التعديلات الحكومية المتكررة و المسؤولين في مختلف أجهزة الدولة من جهة، وغموض المواقف اتجاه مختلف القضايا الجوهرية التي تعرقل مسار التنمية من جهة أخرى، في رفع نسبة عدم الثقة في الاقتصاد الجزائري ومستوى خطورتها وبهذا الصدد لا تزال هيئة التأمين الفرنسية تعتبر الجزائر خطرا كبيرا على المستثمرين (Debboub Yousef, 1995) كما أن تعرض الجزائر للعديد من الاضطرابات السياسية في التسعينات من القرن الماضي جعلت منها تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار فعدم الاستقرار السياسي و ولو نسبيا للمسؤولين الذين لهم صلة مباشرة بمواقع اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، ففي فترة وجيزة تعاقب على الجزائر 08 حكومات، رغم أن هناك حكومات حققت تقدما نسبيا في التفاوض مع المستثمرين الأجانب، غير أن هؤلاء غالبا ما يصطدمون بوجود طاقم حكومي جديد، فهذه التعديلات لها تأثير جد مهم على قرارات الاستثمار وتدخل الريبة في نفوس المستثمرين بخصوص حالة عدم الاستقرار. (شريفي محمد، 2003، ص 168). رغم تلك الجهود التي سعت إليها الجزائر لتحقيق الاستقرار السياسي و إنعاش الاقتصاد الوطني

3 -**العراقيل الإدارية والإجرائية**

تعد الإجراءات الإدارية بدورها مقياسا هاما لوجهة المستثمر، وفيما يلي سنحاول بيان تأثيره على الاستثمار في الجزائر.

أ- العراقيل الإدارية

✓ **الفساد الإداري وانعدام الشفافية:**

إن عوامل الفساد تتعدد وتتباين من بلد لآخر، غير أن انتشاره يتزايد بفعل عوامل مباشرة تتعلق بسيادة بعض التشريعات التي تم إصدارها وتزويد الموظفين بالعديد من السلطات في منح التراخيص والوثائق (لعماري وليد، 2011، ص 99) و في هذا الصدد بينت دراسة للبنك العالمي بشأن مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3 من رؤساء الشركات يضطرون لدفع ما يقارب 7 من رقم أعمالهم في شكل رشاوى لتسريع معاملاتهم (مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، 2010/2009، ص 147).

و يرجع العامل المباشرة للرشوة إلى تدني أجور الموظفين زيادة على أن اختلاس المال العام يعد الجريمة الأكثر انتشارا بين مسؤولي الإدارة الجزائرية. (يحياوي عمر، 2013، ص 217).

و يتجلى انعكاس الفساد على الاستثمار، نتيجة لحجم التكلفة التي يضطر المستثمر لتسديدها لانجاز الموظف للخدمة المكلف بها قانونا أو عدم التماطل فيها، و عليه تحويل شق من فوائد المستثمر بطريقة غير قانونية، والفساد ما هو إلا شكل من أشكال غياب الشفافية في الجزائر، التي لا تزال تعاني من معضلة الرشوة والمحسوبية والتعسف في استعمال السلطة ، فكلما كانت الشفافية في معاملات الجهة الحكومية المخولة قانونا بذلك، كلما ضعفت نسب تصاعد الفساد، وكان ذلك محفزا على الاستثمار. (لعماري وليد، 2011، ص 98)

و على سبيل المثال فقد احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة حيث صنفت في مؤشر الرشوة لاسيما في مجال الصفقات العمومية، حيث تصل نسبتها إلى 6% من تكلفة المشروع (حاكمي بوحفص، 2009، ص 14)

وتضطلع المصالح الجمركية بدورا فعالا ، من خلال التسهيلات التي تقدمها للمستثمرين بانتقال السلع والتجهيزات من دولة إلى أخرى، والعمل على

تشجيع الصادرات المحفزة للمستثمرين لإنجاز مشاريع تكون غايتها الإنتاج لحاجة الطلب الداخلي و التصدير للخارج، واحترام المواثيق الدولية والتشريعات الخاصة في مراقبة العمليات الاقتصادية غير الشرعية، ولن يتأتى هذا إلا باحترام القانون على كل المتعاملين الاقتصاديين، ما يجعل السوق تتسم بروح المنافسة والشفافية وتطبيق الإجراءات الخاصة بمحاربة الغش في المعاملات التجارية وحقوق الملكية، لتعمل على انجاز استثمارات في مناخ يتميز بالثقة و الآمان.

✓ **بيروقراطية الإدارة:**

أول من استخدم مصطلح بيروقراطية هو الاقتصادي الفرنسيGournay Vincent de عام 1745 في أحد مؤلفاته للتدليل على العاملين في المكاتب الحكومية (سعيدان علي، 1981، ص 19) وتشكل إحدى أهم العوائق في تجسيد المشروعات الاقتصادية للمستثمرين الخواص زيادة على سوء تسيير الإدارة و عدم حيادها و تعسفها، حيث يلحظ التأخر الكبير في تطبيق القوانين، وكذا التراخيص الإدارية المسبقة التي تعد حاجزا أمام المستثمر، مما يقتضي معه العمل على تدريب كفاءات إدارية أكثر تخصصا، دون تجاهل الإفراط في فرض الوثائق ذات الصلة بملف الاستثمار مما يشكل إرهاقا لأي مستثمر و يتركه يتجنب التفكير في الاستثمار في الجزائر. (شريفي محمد، 2003، ص 171)

ب- العراقيل الإجرائية

من أهمها في الجزائر معضلة الحصول على العقار من جهة، وضعف الأجهزة التمويلية من جهة أخرى.

✓ **معضلة الحصول على العقار:**

تعد من أهم عوائق الاستثمار في الجزائر، فيعتبر الإجراء الخاص للاستفادة من عقار أهم عملية من مجموع عمليات اتخاذ قرار الاستثمار، رغم ما بذلته الجزائر من جهودا لتحرير سوق العقار، غير أنه ميدانا شائكا فحسب وكالة دعم وترقية الاستثمارات فإن الاستفادة من قطعة عقار بغية الاستثمار يشكل أهم معضلة تعيق المستثمرين، و تنفرهم منه و في أفضل

الظروف لا يمكن قياس المدة إلا بالسنوات وفقا للمستثمرين أنفسهم، بسبب تداخل الصلاحيات للعديد من الإدارات لاتخاذ قرار الاستفادة من عقار.

و هو ما يبرر مستوى تدني سوق عرض العقار، وافتقارها للمنافسة زيادة على غموض جهة صاحبة اتخاذ القرار. (بن حمودة محبوب ، بن قانة إسماعيل، 2007، ص 6).

✓ **ضعف الأنظمة التمويلية**:

يعد هذا العائق الأبرز فيما يخص المستثمرين، فتمويل الاستثمارات يتميز بالبطء الشديد والصعوبة البالغة لاسيما المؤسسات الجديدة.(لعماري وليد ، 2011، ص 100).

و رغم التغييرات المستحدثة في النظام المصرفي بصدور الأمر رقم: 03_11 يتعلق بالنقد والقرض والإجراءات التي وضعها من أجل تحسين عمل و دور البنوك لاسيما المشاريع الكبرى، غير أن النظام البنكي الجزائري لا يزال في وضع جد متدني خصوصا لتلك المشاريع ، نتيجة لعدد من الاعتبارات يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- تدني مستوى الرقابة المصرفية، تجلت في صورة تحويلات غير قانونية للأموال ، وأثر هذا الفساد على البنوك الخاصة كقضية بنك الخليفة و قضية البنك التجاري الصناعي الذان تم سحب الاعتماد منهما. (عجة الجيلالي، 2006، ص 333).
- الطابع التقليدي للقطاع المصرفي.(Kada kacem, 2008, p: 18)
- ضعف الكفاءة لدى الإطارات المكلفة بمتابعة ملفات القروض.(بابا عبد القادر، 2004/2003، ص 255).
- غياب الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية البنوك وجدارتها الائتمانية. (مصيطفى عبد اللطيف، 2006، ص 76).
- ثقل المسار الإجرائي البيروقراطي للمعاملات البنكية، ففي الوقت الذي تتطلب معالجة ملف طلب قرض عدة أشهر، و قد تتعدى السنة في البنوك العمومية، فهي لا تتعدى الأسبوع في بنك أجنبي بالجزائر

و يتعلق الأمر ببنك (سوسيتي جينيرال). (ناصر سليمان، 2006، ص 594).

- الشروط التعجيزية كضمانات تفرضها البنوك لتأمين قروضها و عادة ما تكون في شكل رهون رسمية لعقارات مبنية أو غير مبنية و قد تصل تلك الضمانات لتعادل مرتين قيمة القرض.(بريبش سعيد، بلغرسة عبد اللطيف، 2006، ص 325).
- افتقاد الشفافية في تمويل الاستثمارات في القطاع المصرفي. (مسامح مختار، 2008، ص 216).
- ضعف استخدام التكنولوجيا (Rachid Lalali, 2005, p57)
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في منح القروض بسبب التبعية (شبايكي سعدان، 2007، ص 191).
- تدني مستوى المنظومة البنكية و بطء أنظمة المدفوعات. (ساحل محمد، 2008، ص 80).

ونظرا لتعدد الصعوبات التي يعاني منها الاستثمار في الجزائر، بسبب عوامل عدة، و رغم بعض الضمانات التحفيزية الموضوعة تحت طلب الراغبين في الاستثمار، إلا أن هناك مجموعة من المؤشرات الدولية لقياس عوائق الاستثمار حيث يتحدد بموجبها مناخ الاستثمار في الدول المراد الاستثمار فيها بهدف تقديم رؤية أولية للمستثمرين عنها، بما يؤثر على قراراتها الاستثمارية.

ثانيا: مكانة الجزائر ضمن مؤشرات قياس عوائق الاستثمار

لقياس مناخ الاستثمار في أي دولة تلجأ بعض الهيئات إلى إصدار مؤشرات إحصائية ترشد المستثمرين للتعرف على وضع البيئة الاستثمارية في تلك الدول حيث تدخل في اهتمامات المستثمرين وصناع القرار، للاستفادة من مدلولاتها التقديرية الهامة (منصوري زين، 2005، ص143).

تعبر هذه المؤشرات عن رؤية المحللين الاقتصاديين و المستثمرين لظروف الاستثمار في بلد ما، ويلاحظ المهتمين أن هناك تصاعدا لتلك المؤشرات، حيث و بإقرار واضعيها لم ترتقي بعد إلى درجة الدقة إذ لا تخلوا من الارتياب لكنها حتما تعد من الآليات التي تثمن القرار وترجحه. (بن حسين ناجي، 2009 ص9)

و الجزائر على غرار الدول الأخرى قد انضمت مؤخرا إلى عددا من تلك المؤشرات كتعبير عن حسن نواياها في الانفتاح على الاقتصاد العالمي (يحياوي عمر، 2013، ص 201).

لمعرفة موقع الجزائر و تقدير مناخ الاستثمار فيها سنعرض أهم المؤشرات النوعية المعترف بها من لدن أهم المؤسسات الدولية ذات الصلة بالاستثمار و حريا بنا أن نبين مسبقا أن الجزائر لم يتم تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية، لحداثة استخدامها، أو لعدم القدرة للحصول على البيانات الكافية، وتتمثل أهم المؤشرات التي تم تصنيف الجزائر فيها في الآتي:

1- تصنيف الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال والإمكانات:

يعد من أهم المؤشرات لقياس مدى تأثير التشريعات و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية و بيئة أداء الأعمال في الدولة (يحياوي عمر، 2013، ص 204) وقد تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من طرف أمانة الأمم المتحدة والتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001 و يسجل وجود الجزائر في هذا المؤشر منذ انطلاقه. (معن النسور، 2008 ص 9).

يهدف للتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في جذب الاستثمار برؤية حديثة، حيث يسعى إلى مقاربة قوة الدولة الاقتصادية، و مدى تماشي ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار في النشاط الداخلي و الخارجي، وخلق وظائف في سوق العمل، وفي تقرير 2002 تم تطوير هذا المؤشر ليتحول إلى مؤشرين اثنين مقارنين: مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانات ، واعتمادا على تقريري الاستثمار العالمي لعامي 2007 و 2008 فالجزائر مصنفة في مجموعة دون إمكاناتها (أداء منخفض و إمكانات مرتفعة)، وقد تقهقرت الجزائر سنة 2019 إلى المرتبة 157 في مؤشر الأداء.

((https://data.albankaldawli.org/indicator/IC.BUS.EASE.XQ

و هي مرتبة جد متدهورة مقارنة على ما كانت عليه عام 2005 حيث صنفت ضمن المرتبة 113 غير أنها بقيت في ذات المجموعة التي كانت فيها. (يحياوي عمر، 2013، ص 120) و في آخر تقرير لهذا المؤشر عام 2020 لم

تظهر الجزائر في قائمة أفضل 10 بلدان إصلاحا لمناخ الأعمال. ((www.doingbusiness.org

يدل ترتيب الجزائر في هذا المؤشر على أن تخلفها في استقطاب الاستثمارات ليس بسبب عدم توفر الإمكانات بقدر ما هو بسبب الأداء المتراجع، وعدم الانسجام في سياستها الاقتصادية وتشريعاتها المعدة لذلك، و يعد هذا المؤشر من المؤشرات المركبة، إذ يتكون من عشرة (10) مؤشرات فرعية تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، تكون في مجملها مؤشر سهولة أداء الأعمال، حيث تشمل بدء النشاط التجاري (تأسيس المشروع)، استخراج تراخيص البناء توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان حماية المستثمرين في دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود و إغلاق النشاط (المشروع)، ليتم ترتيب الدول على أساس متوسط النسب المئوية التي تسجلها في العشر مؤشرات، فكلما انخفضت القيمة المستخلصة دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في الدولة والعكس صحيح، أي أن ارتفاع المؤشر يعني أن المستثمر يواجه العديد من التعقيدات الإجرائية و عليه فإن عددا ضئيلا من المستثمرين سيتمكنوا من تنفيذ هذه الإجراءات وتحمل تلك التكاليف. (يحياوي عمر، 2013، ص107، 108)

كما أن ترتيب الدول في كل مؤشر فرعي يتم اعتمادا على بعض المسائل التي تشمل على سبيل المثال ما يلي:

- عدد الإجراءات المطلوبة لإتمام مرحلة ما من المشروع.
- المدة اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات.
- تكلفة هذه الإجراءات.

فتقدم ترتيب الدولة في مؤشر ما مرتبط بهذه المسائل، و كلما كان وضعها أفضل كلما كان ترتيب الدولة أفضل والعكس صحيح. (يحياوي عمر، 2013، ص108).

2- ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية ومحاربة الفساد:

تصدر منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها برلين (ألمانيا) مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ عام 1995 ، لتعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة والشركات الدولية بهدف تعزيز الشفافية و جهود مكافحة الفساد ، و يسعى المؤشر عبر مجموعة من المعطيات تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها. (منصوري زين، 2005، ص 145).

وضع تقرير البنك الدولي لسنة 2002 حول الفساد الجزائر في المرتبة 32 ، كما تحصلت أيضا في ترتيب مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2006 على 3.1 نقطة من 10 و يعد هذا تحسنا طفيفا مقارنة بما تم سنة 2005 حيث تحصلت على 2.8 نقطة ، وسمحت هذه الدرجة للجزائر بالخروج من مجموعة المربع الأسود الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم (أقل من 10/3)، و رغم هذا التحسن ما تزال الجزائر من البلدان ذات المعدلات العالية في الفساد فقد احتلت المرتبة 164/84 وهي مرتبة متأخرة جدا. (بن حسين ناجي، 2009، ص 15)

وبالنظر لواقع الجزائر في مكافحة الفساد من خلال الاعتماد على هذا المؤشر، نجدها لا تزال مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، وهو ما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر ومن يطلع عليه من رجال أعمال و مستثمرين، أن النظام العام في الجزائر يحفز أكثر البيئة التي تسود فيها سلطة التقدير الشخصي و إقصاء المنافسة المشروعة ، ويمنع سهولة النفاذ للمعلومات، لذا فقد تحصلت الجزائر وفقا لهذا المؤشر سنة 2004 على 41.9 نقطة متقدمة على وضعيتها سنة 2002، لكنها تبقى بعيدة على تونس مثلا بأكثر من نقطة. (بن حسين ناجي، 2009، ص 15) و قد رتبت الجزائر ضمن المرتبة 106 ضمن مؤشر الفساد العالمي لعام 2019، لتتقدم بمرتبتين (104) عام 2020، رغم جهودها في تحسين التشريعات ذات الصلة بمكافحة الفساد خلال السنوات الأخيرة

(https://images.transparencycdn.org/images/CPI2020_Report_AR_16022021-WEB.pdf)

3ـ ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر عن معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال)، منذ عام 1995 وذلك بهدف قياس درجة تدخل السلطة في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2012 و احتلت الجزائر المرتبة 140، وعرف تنصاعد اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر، وقياس تقدمها عبر السنوات في مجال الحرية الاقتصادية (الشريف ريحان، هوام لمياء، 2013، ص 41، 42) ويظهر من خلال تقارير الحرية الاقتصادية المتعاقبة أن الجزائر و رغم الإجراءات المتخذة لدعم الحرية الاقتصادية انطلاقا من إقرار حرية الاستثمار و التجارة كمبدأ أساسي في التعديل الدستوري 1996 (المادة 2/43) وصولا إلى القانون رقم 16_09 المتعلق بترقية الاستثمار الذي أكد على إقراره لحرية الاستثمار (المادة 2، 3) إلا أن الجزائر لازالت تحتل مراتب متأخرة في مجال الحرية الاقتصادية، فحسب ذات المؤشر لسنة 2010 صنفت الجزائر في المترية 105 من بين 179 دولة مصنفة في المؤشر بمعدل 56.9 بعدما كانت مصنفة في المرتبة 107 سنة 2009 بمعدل 56.6 أي تقدمت بدرجتين، غير أنها ظلت في تصنيف الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة. (لعماري وليد ، 2011، ص 117).

وصنفت الجزائر بحسب تصنيف هذا المؤشر الصادر عن معهد فريزر الكندي ضمن المرتبة 159 لعام 2019، و هي مرتبة جد متأخرة مقارنة بعدد الدول المصنفة المقدرة بـ: 162 دولة.

إلا أنها عرفت تحسن ملحوظ عام 2020 حيث تحصلت على مجموع نقاط يقدر بـ: 46.90 و هو ما يعادل نسبة تغير بـ: 1.52٪ و يستند هذا المؤشر إلى (5) عوامل رئيسية، وهي :

- وضع الإدارة المالية الموازنة للدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والمؤسسات) و حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم) و تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.

-وضع القطاع المصرفي والتمويل ومستوى الأجور.

-حقوق الملكية الفكرية والتشريعات والإجراءات البيروقراطية.

-أنشطة السوق غير الرسمية ويقدر من خلال المتغيرات الفرعية التالية: مدى انتشار التهريب، مدى وجود القرصنة في مجال الحقوق الفكرية الإنتاج الزراعي و الصناعي التحويلي و خدمات النقل و العمالة المطروحة كلها في السوق الموازية. (لعماري وليد، 2011، ص 110)

4-ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية:

و هو من أهم و أحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الاستثمار، حيث تمكن هذه المؤشرات الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكنها الاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما. (بن حسين ناجي، 2009، ص 8)

ومنذ سنة 2000 أصبحت الجزائر تظهر في قائمة ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمي إلى غاية سنة 2004 حين احتلت المرتبة 71 عالميا مسجلة تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، ثم تراجعت بعد ذلك نسبيا عام 2005 لتتحسن في العامين التاليين من حيث الترتيب العالمي، إذ احتلت المرتبة 76 مقارنة بتحصلها على المرتبة 82 عام 2006، متحسنة بذلك عام 2007 (المرتبة 81 عالميا)، ويرجع هذا التحسن إلى تعديل القانون الخاص بالاستثمار، إلا أن دلائل هذا المؤشر في الجزائر تعبر عن تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين على اتجاهات استثمارية موجهة للسوق الخارجية. (قط سليم، زرمان كريم، 2014)

و إلى غاية عام 2017 سجل الاقتصاد الجزائري تراجعا ملموسا حيث صنف ضمن المرتبة 88 أي بمؤشر 4.33% بمعنى أن جل المؤشرات الفرعية في تراجع مستمر، و هي تمثل إحدى الدعائم الجوهرية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، و تعد مؤشرا لتصاعد منحنيات التنمية في الدول (بن طيرش عطاء الله، بوسالم أبوبكر، 2017، ص 53).

5ـ ترتيب الجزائر في مؤشر الإدارة الرشيدة والإصلاح الهيكلي:

تؤكد الدراسات على أهمية تواجد مؤسسات فعالة تنعدم فيها ممارسات الفساد و تعمل وفقا لمبدأ الشرعية، وكذا إلى حتمية وجود الاستقرار السياسي لاسيما في بعض الأزمنة، و انعدام الجريمة و فعالية الحكومة و سيادة مبدأ الشرعية، و ذلك من شأنه تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي و خلق الظروف المثلى للاستثمار المحلي، وتشير مختلف الدراسات الحديثة الصادرة عن المنظمات الدولية إلى وجود صلة وطيدة بين أساليب إدارة الحكم و تحقيق التنمية في البلدان النامية. (بن حسين ناجي، 2009، ص 14)

و تعد الإصلاحات الهيكلية (الجيل الثاني من الإصلاحات) مقارنة بالإصلاحات السابقة في إطار برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، مؤشرا جيدا على توافر مناخ اقتصادي جيد ، فالإصلاح يستهدف تحويل البنيان الاقتصادي من وضع تهيمن فيه الدولة على النشاط الاقتصادي إلى وضع يتميز بتحرير كلي للاقتصاد الوطني و فسح المجال للقطاع الخاص، لممارسة الأعمال بكل حرية و شفافية ، وفي ظل احترام مبدأ حرية المنافسة.

و لهذا المؤشر أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها ذات جوانب سياسية و اقتصادية و اجتماعية بحتة، و لعل سر تفاعل بين هذه الأبعاد إذ لا تمكن الإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة لتحقيق تقدم لاسيما على الصعيد السياسي (عمر ياسين خضيرات، عماد مصطفى الشدوح 2015، ص 280).

و قامت الجزائر منذ سنة 1993 بإجراءات بما أن التقدم في إصلاح النظام التجاري قد سجل درجة 100/69 ، وهي نتيجة تبرز حجم الإجراءات التي المنجزة، حيث جاءت في سياق التفاوض للانضمام لمنظمة التجارة العالمية إلا أن وضعية النظام التجاري ما تزال متأخرة، مما يعني ضرورة مواصلة العمل و بسرعة نحو الإصلاحات الشاملة. (بن حسين ناجي، 2009، ص 13)

□

خاتمة:

يؤكد ترتيب الجزائر المتأخر في المؤشرات السابقة حجم العوائق التي يواجهها الاستثمار في الجزائر من مناحي عدة، و هذا ما يفسر المستوى الضعيف لحجم الاستثمارات في السنوات الأخيرة، و رغم التزايد الملحوظ في حجم الاستثمار المحلي مقارنة بالاستثمار الأجنبي، تظل الجزائر متأخرة في استقطاب الاستثمارات.

ما يدعو للقول أن المناخ الاستثماري في الجزائر يتسم بالتعقيد نظرا لكثرة العراقيل التي يواجهها لاسيما إجرائيا، و هذا رغم الإجراءات القانونية المستحدثة و البيئة الاستثمارية المهيأة لجذب أكبر قدر من المشاريع الاستثمارية، ليبقى الإشكال يرتكز أساسا حول كيفية تطبيق القوانين ذات الصلة بالاستثمار و مدى احترام الإجراءات المتخذة في سبيل ضمان فعاليتها.

□

قائمة المراجع:

النصوص القانونية

- دستور الجزائر لسنة 1996، ج.ر.ع:76مؤرخة في 08 ديسمبر1996، المعدل و المتمم.
- أمر رقم: 66-284 مؤرخ في: 15 سبتمبر 1966 يتضمن قانون الاستثمارات، ج.ر.ع: 80 صادرة في: 17 سبتمبر 1966.
- قانون رقم: 82-11 مؤرخ في: 21 غشت 1982 يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني. ج.ر.ع صادرة بتاريخ: 24 غشت 1982.
- أمر رقم: 03-11، المؤرخ في: 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد و القرض، ج ر ع: 52 صادرة في: 27 أوت 2003، معدل و متمم

-قانون رقم: 16-09، المؤرخ في: 03 غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر ع: 46.

الكتب

- دريد محمد السامرائي(2006)، الاستثمار الأجنبي – المعوقات و الضمانات القانونية – بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.
- سعيدان علي(1981) ، بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- أبو يونس محمد باهي (1996)، أحكام القانون الإداري – القسم الخاص – الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.
- معن النسور(2008) البيئة الاستثمارية في الأردن بين الواقع والطموح، الأردن، مركز الدراسات السياسية.

الدوريات و الملتقيات

1 - **الدوريات**

- - بن حسين ناجي (2009) ، تحليل و تقييم لمناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، ع: 31، جامعة منتوري قسنطينة.
- -ناصر دادي عدون، متناوي محمد، (2004) انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل، مجلة الباحث، مج: 03 عدد: 03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- حاكمي بوحفص (2009) ، الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال افريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب – تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج: 05، عدد: 07، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- - رزيق كمال (2009-2010)، توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة و تكنولوجيا المعلومات، مجلة بحوث اقتصادية عربية ع: 48، 49، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر.

- مفتاح صالح، ابن سمينة دلال (2008)، واقع تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر) مجلة بحوث اقتصادية عربية، مج: 15، ع: 43، 44، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- بعلوج بولعيد (2006)، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع: 04 مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- همال علي، حفيظ فاطمة(2005)، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في ظل اتفاق الشركة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاديات و المناجمنت، مج: 4، ع:1، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- مولاي لخضر عبد الرزاق ، بونوة شعيب (2009-2010)، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، ع:7، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- بن حمودة محبوب ، بن قانة إسماعيل (2007) ، أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، مج: 05 ع:5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،.
- عجة الجيلالي (2006)، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، مج: 47، ع: 4، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
- مصيطفى عبد اللطيف (2006) ، دور البنوك و فعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي (حالة الجزائر) مجلة الباحث، مج: 04، ع:4 جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- مسامح مختار(2008) ، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مج: 02، ع: 02 ، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- شبايكي سعدان (2007)، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، مج: 07، ع:11 جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- منصوري زين (2005) ، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج: 2، ع: 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- الشريف ريحان ، هوام لمياء (2013)، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسي الاقتصاد الوطني (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة، ع: 36.
- عمر ياسين خضيرات، عماد مصطفى الشدوح (2015)، أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية مجلة المنارة للبحوث و الدراسات، جامعة آل البيت، الأردن، مج: 21 ع: 03.

- بن طيرش عطاء الله، بوسالم أبوبكر (2017)، تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري، دراسة تقييمية للفترة (2010- 2017)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، ع: 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

2ـالملتقيات:

- ناصر سليمان (2006) ، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر (الأسلوب والمبررات)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- بريبش سعيد، عبد اللطيف بلغرسة، (2006) إشكالية تمويل البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر.
- قط سليم ، زرمان كريم (2014) ، أثر الاستثمار الأجنبي لمباشر على أداء الاقتصاد الكلي على الجزائر دراسة قياسية 1990-2011، الملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة.

3ـالأبحاث الأكاديمية

- بابا عبد القادر(2003-2004)، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- يحياوي عمر (2013)، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار – دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010 مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- شريفي محمد (2003)، الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الإستراتيجية)، مذكرة ماجيستير ، جامعة الجزائر.
- ـ لعماري وليد (2011)، الحوافز و الحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
- ساحل محمد (2008)، تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية (دراسة مقارنة)، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

□

المراجع باللغة الأجنبية

- Loi n: 63- 277 du 26 juillet 1963 portant code des investissements, J. O. R. A.D.P. N: 53, 2 aout 1963.
- Kada Akacem(2008), Des Reformes économiques pour la promotion des PME, Revue des économies nord Africaines n=0 5, Faculté des sciences économiques et des gestion, Université Hassiba Ben Bouali, Chlef, Algérie,.
- Rachid Lalali, Bancarisation de l'économie, comportement des banques et contribution au développement économique, Revue des économies, Nord Africaines, n=° 2, faculté des sciences économiques et de gestion, Université Hassiba Ben Bouali, Chlef, Algérie, 2005.
- Youcef Debboub, Le nouveau mécanisme économique en Algerie, o.p.u, Alger, 2000.

التقارير:

- البنك الدولي: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2010)، مقارنة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 183 بلدا، رقم:.62472 ، دار بالجريف ماكميلان للنشر-مؤسسة التمويل الدولية و البنك الدولي، الرابط:
- https://data.albankaldawli.org/indicator/IC.BUS.EASE.XQ
- روبيو, د. ف. (2020) مؤشر مدركات الفساد،منظمة الشفافية الدولية، الرابط:
- https://images.transparencycdn.org/images/CPI2020Report_AR _16022021-WEB.pdf